

«بلير هاوس» تضمن «إسرائيل» شروطها ولأمريكا سيادتها

العدو يراهن على الوقت لكسب الجولات القادمة
بقدر ما يبطن العدو غطرته... بقدر ما يحجرها السادات



بيغن : ملتزم بما قاله لكارتر في كذب ديفيد



كارتر :
النفوذ الاقتصادي
بعد النصر
السياسي



السادات
«السلام»
على
حساب كل
شيء!

الشروط التي يضعها امامه المفاوضات الصهيونية ، وبدلا من التشنج المنسجم مع التصريحات العنصرية التي يطلقها السادات بين العين والآخر ، تلمس التراجع في الموقف المصري ، الى حد الخضوع للمنطق والشروط الصهيونية ، والاكتفاء ببناء اهرامات فوق رمال ما يطلو للسادات ان يطلق عليه اسم الخلافات الصهيونية .
ففي الاونة الاخيرة ركز الاعلام المصري على دايان ، متهما اياه بالتشدد والتصلب ، واثني على وايزمن بعد وصفه «بالاعتدال» مشيرا الى ان «اهم ما كشفت عن مفاوضات (بلير هاوس) وفندق (الماديسون) بواشنطن كان وضوح الخلاف بين موشي دايان ووايزمان .. حتى ان كثيرا من المراقبين المطلعين قالوا ان وايزمان كان يبدي امتعاضه صراحة لكثير من تصرفات دايان» .

وهذا ما اكده من جانب آخر مصطفى خليل رئيس وزراء مصر حيث جاء في تصريح له بعد اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي «نحن مصممون على المضي للتوصل الى اتفاق سلام في اطار الاتفاقيات التي وقعت في «كامب ديفيد» .
وهو يبدو نحو «السلام» يدرك السادات مقدما

اما اهم تلك التصرفات ، وكما يوردها الاعلام المصري ، فهو «انه هدد بعدم حضور غداء عمل اقامه الرئيس كارتر للوفدين المصري والاسرائيلي، لان الفريد اثرتون ابلغه بان العدد المسموح بدعوته لكل وفد هو ثلاثة فقط وقد اصر دايان على حضور اربعة من الوفد الاسرائيلي» !!
هذه الحالة شبيهة بتلك التي برزت في الفترة

التي اعقبت الزيارة ، واثناء محادثات الاسماعيلية ، حيث راح السادات يهزم نفسه ويبشر بخلافات وتصعد في الحكومة الصهيونية ، وسخر أجهزة اعلامه للهجوم على بيغن ، وابرازه على انه السبب في عرقلة «مسيرة السلام» .
وقد جاءت نتائج التصويت في الكنيست ، وفي مجلس الوزراء لتبخر اوهام السادات وتدهض ادعاءاته ، وتكشف بالملموس ان بيغن هو صانع السياسة الصهيونية ، والمعبّر «الاصيل» عنها .
لذا فان الحديث عن خلاف بين دايان ووايزمان لن يات بنتائج افضل من الحديث عن الخلاف بين وايزمن وبيغن ، والذي لم يثمر سوى استمرار التشدد الصهيوني ، واستمرار «اسرائيل» في سياسة فرض الامر الواقع على المفاوضات المصري ، الذي لم يجد افضل من كارتر يستنجد به شريكا فاعلا .

«الانزعاج» الأمريكي

ولم تقف الامبريالية الامريكية لتختار ، موافقها محددة مسبقا ونابعة من علاقاتها التاريخية الطويلة ، ومحكومة بالمسار المشترك لواشنطن وتل ابيب . ولذلك ، ومن الزهله الاولى

كان الانحياز الامريكي نحو مواقف الوفد الصهيوني ، ولم يتجاوز الخلاف بينهما حدود الاستياء المحصور في محيط دائرة المصالح المشتركة .
حتى ما قيل عن الموقف آراء المستوطنات كان عبارة «عن لوم عنيف الى الحكومة الاسرائيلية التي تهدف الى توسيع المستوطنات في الضفة الغربية» وكما جاء على لسان فانس فان الولايات المتحدة «منزعجة للغاية بسبب هذه التصرفات وتعتبر القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء «الاسرائيلي» مؤخرا بشأن تكثيف بعض المستوطنات في الضفة الغربية لنهر الاردن مسألة خطيرة للغاية» .

الصياغة دقيقة للغاية بما في ذلك عموميتها ، فاستنطق واشنطن ليس على الاحتلال الصهيوني للضفة ، ولا على اقامة المستوطنات ، وانما الخلاف على «التوقيت» و «الكثافة» .
وفيما تلقي امريكا بثقلها لانجاح المفاوضات ، تستعد شركة النفط المعروفة باسم «كونوكو سويس» Conoco Suez وهي احدى الشركات المتفرعة عن شركة كونتال الامريكية بفارغ الصبر للموافقة على مشروع الاستخراج المشترك مع الهيئة المصرية العامة للبتترول ، وهذا لا يمكن ان يتم الا بعد استعادة مصر سيادتها على سيناء ، وهو ما تقف دونه «اسرائيل» الا بعد ان تضمن حصتها من نفط سيناء .

ويقدر عقد كونوكو بما قيمته 17 مليون دولار على امتداد اربع سنوات ستدفع الهيئة المصرية العامة للبتترول مليون دولار عند التوقيع على الاتفاقية ، ومليون اخرى بعد عام من التوقيع ، و 3 ملايين دولار اخرى بعد ستة اشهر بعد استخراج النفط من منطقة العقد .

والرؤية الامريكية لحل عقدة النفط عبر عنها جوزيف سيسكو في مقالته مع عبد العزيز خميس مؤيد روز اليوسف آلي واشنطن لتغطية وقائع المحادثات بقوله «ان اسرائيل تستورد كميات كبيرة من النفط ، وقد استوردت في العام الماضي بترولا قيمته 400 مليون دولار من المكسيك .
واضاف ان من مصلحة مصر و «اسرائيل» التعامل فيما بينها في البترول تجاريا» .

وكما كانت حصة «المشارك» الامريكي السياسية هو العودة هاجما الى ساحة الشرق الاوسط ، اصبحت حصته الاقتصادية مشاركة في استثمارات النفط في سيناء او اوسع من ذلك بكثير وكما جاء على لسان سيسكو «ان مجالات الاستثمار في مصر كثيرة» .

وبقدر ما يزداد النفوذ الاقتصادي الامريكي داخل مصر ، بقدر ما يزداد اعتماد السادات على الولايات المتحدة «في انتزاع حقوق العرب» من «اسرائيل» !!

اسرائيل توسع مستوطناتها

على الرغم من الاستياء الامريكي ، والامتعاض

صوفي أبو طالب .. والديمقراطية الساداتية

مسألة تعيينه رئيسا لجامعة القاهرة ، اثارته حينها احتجاجات واسعة في صفوف الاساتذة والاكاديميين المصريين فلم يعرف عنه توسع اكايمي او علمي ما ، او مؤلفات ذات شأن حتى في اختصاصه (القانون) ، وكان تعيينه لرئاسة الجامعة تمييزا بلوقفه الحائد على الطلبة ، وتدخلهم في السياسة ، ووقفه ضد اضراباتهم المتتالية منذ عام 1974 .

وبالنسبة لتعيينه في رئاسة مجلس الشعب ، فهذا يعود الى تعاونه الدقيق مع انور السادات عندما احتاج لادم المتخصصين ليصنع له «نموذجه الديمقراطي» في قالب قانوني ، وكذلك بالنسبة لافكاره الخاصة بالنظام «لاشتركي الديمقراطي» .
ففي حينها لجأ الى صوفي ابو طالب ليجمع له بعض الاساتذة في لجنة تصوغ له افكاره ، وهذا ما حدث ، ولم يكن «لابو طالب» هذا فضلا الا في ادارة هذه اللجنة بطريقة تهديدية تجبر الاساتذة على تنفيذ مطالب السادات . ومع عدم نجاح هذه اللجنة في وضع ملامح «النظام الاشتراكي الديمقراطي» الذي يريده السادات ، الا ان اسلوب ابو طالب في ادارة اللجان اعجب السادات ، فكافاه الان بمنصب رئيس مجلس الشعب ، لكي يسوس الاعضاء بشكل فعال !!

عين رئيس النظام المصري انور السادات الدكتور صوفي ابو طالب خلفا لرئيس مجلس الشعب المعزول سيد مرعي .
وطبعا صوتت الغالبية الساحقة من اعضاء المجلس لصالح هذا الترشيح مع معرفة الاعضاء جميعا بمن هو ابو طالب هذا .
ولعل في اجراء عزل سيد مرعي عن رئاسة السلطة التشريعية واعطائه «شلتوت لفقو» حسب التعبير المصري بتعيينه مستشارا لرئيس الجمهورية ، بدون اعلان اسباب واضحة ، ومن ثم تعيين - او انتخاب - ابو طالب في مكانه ، لعل هذا يعطي صورة جلية عن «نمذج الديمقراطية الساداتية» . فالسادات كرئيس للسلطة التنفيذية وفي نظام رئاسي او شبه رئاسي كما هو عليه النظام المصري - يتلاعب بالسلطة التشريعية كما يشاء وبدون اي اعتبار لمعارضة او ابداء الاسباب . مع التذكير بان السلطة التشريعية (مجلس الشعب المصري) من مهماته الاساسية مراقبة عمل السلطة التنفيذية ومحاسبتها .

اما صوفي ابو طالب ، الرئيس الجديد لمجلس الشعب ، فهو شخص لم يعرف عنه في حياته تعاطي السياسة او الالتزام بأي اتجاه سياسي محدد . ولم يبد رأيا سياسيا طيلة حياته . وحتى

المصري ، واصل بيغن بناء وتوسيع المستوطنات ، ورافق ذلك بحملة عنيفة على الاحتجاجات الامريكية وتعهده في مهرجان في تل ابيب بان «(اسرائيل) لن تتخلى عن حقها الثابت (!!) في الاستيطان» في الاراضي المحتلة ، قائلا «ان للشعب اليهودي حقا لا يتزعزع في الاستيطان في اي مكان ضمن ارض «اسرائيل» في الضفة وقطاع غزة» .

وذكرت مصادر مطلعة ان بيغن لم يتأثر بالاحتجاجات الامريكية على قراره ، بل انه يصبر على ان «قرار توسيع المستوطنات يتفق وما ابلغه رئيس وزراء «اسرائيل» للرئيس الامريكي خلال محادثات كامب ديفيد» .

اما دايان فقد ذهب الى القول بعد لقائه ووايزمان بوزير الخارجية الامريكية مساء 27 - 10 - 78 «لاحظت ان الادارة الامريكية تعارض في شدة القرار «الاسرائيلي» ، لكن كلا منا تمسك بمواقفه» .

الاحتجاج الامريكي الذي لم يذهب الى ابعد من الانزعاج ، والتصلب الصهيوني الذي وصل الى حد التحدي ، كانا يرتكزان على التدرج المصري الذي بات يلهث وراء «السلام» كلاهما كان يراهن على حاجة السادات الملحة الى توقيع صلحه مع «اسرائيل» . وهذا ما جعل دايان يردد

اقوال بيغن بان الاعلان الخاص بالتوسع في اقامة المستوطنات لا يعد انتهاكا لاية اتفاقية تتعلق بالشرق الاوسط على الرغم من ان هذا التحرك قد يجعل محادثات واشنطن امرا اكثر صعوبة» .

ومضى مشيرا الى ان فترة الثلاثة اشهر الخاصة بالتوقف عن اقامة المستوطنات كما هو متفق عليه في كذب ديفيد لا تنطبق على توسيع المستوطنات القائمة . «واوضح انه كان في استطاعة «اسرائيل» ان توقع معاهدة السلام في دقيقتين اذا ما قبلت بجميع مطالب مصر ، لكنها تتمسك بحقها في الإقامة في «يهودا والسامرا» وان هذا امر ليس فيه جدال وهو مبدأ اساسي في السياسة «الاسرائيلية» .

ملخص القول ، ان العدو الصهيوني ليس مستعجلا ، ويريد تجريب السادات شروطه «للسلام» ، والسادات بدوره بات كمن يسير في رمال متحركة لا يستطيع ولا يملك الا ان يزداد غوصه فيها الى ان يغرق ... وغرقه ليس سوى مسألة وقت ، تحين عندما يعلن صراحة وامام الملا - كما عمل حين افصح عن رغبته في زيارة القدس المحتلة - انه على استعداد للقبول بالشروط الصهيونية .

